المقدمة

بَـدَأْتُ بِبِسْمِ ٱللهِ فِي البَّـحْثِ أَوَّلا ... تَبَـــارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمـــوْئِلاَ

وثنيت صلَّى الله ربي على الرضـا ... محمد الْمُهْدى إلى النَّاسِ مُرْسَلاَ

وَعِـــتْرَتِهِ ثُمَ الصَّـــــحَابَةِ ثُمّ مَنْ ... تَلاَهُمْ عَلَى ٱلإِحْسَـانِ بِالخَيْرِ وُبَّلاَ

وَثَلَّـــثْتُ أنَّ ٱلْحَمْدَ لِلهِ دائِمًـــــا ... وَمَا لَيْسَ مَبْدُوءًا بِهِ أجْـذَمُ الْعَلاَ[1]

أمّا بعد:

فإن التأليف في فنِّ التخريج للمصادر المُعتبرة يعدُّ من المطالب المهمة لدى الكثير من المتخصصين في العلوم المختلفة.

ويُعدُّ كتاب "الوسيط في تفسير القرآن المجيد" للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، المتوفى سنة (٤٦٨هـ) من مصادر التَّفسير المهمة إذ يعتمدُ على الرِّواية كثيرًا، واشتمل على ما يقارب (١٥٥٤) حديثا وأثرا مسندًا، ومنها معلقات.

وقد قام طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة قديمًا بتحقيق هذا الكتاب القيِّم كرسائل علميّة لنيل درجة الماجستير، وحققه أيضًا ثلاثة من طلاب جامعة الأزهر كرسائل علمية لنيل درجة الدكتوراه؛ ولم يستوفوا تحقيق الكتاب كاملًا، فأكمل التحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وقامت بطباعته ونشره دار الكتب العلمية ببيروت، وكلا التحقيقين لم توف الأحاديث والآثار حقها من التخريج والدراسة، ولا تخفى أهمية دراستها، لما لها من أثر في تقريب الكتاب وتيسير الانتفاع به للقراء والباحثين، كما أن المؤلِّف يروي الكثير من هذه الأحاديث والآثار بأسانيده، وله مصادر اعتمدها في كتابه، منها المطبوع ومنها المفقود، وتخريج الأحاديث التي أوردها يعيننا على معرفة تلك المصادر أو بعضها، وقد حوى الكتاب عددا من الأحاديث المستخرجة على طائفة من المصنفات، فهذه وغيرها من الأمور تفيدنا في معرفة طبيعة الكتاب ومكانته بين كتب التفسير بالمأثور؛ لذا قام قسم الكتاب والسنة بفتح مشروع لتخريج ودارسة الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب،

---

[1] مقدمة حِرْز الأماني ووجه التهاني للإمام الشاطبي، بتصرف.

ونظرًا لكثرتها، وطول أسانيدها، فقد تمَّ تقسيم الكتاب بحيث يكون نصيب كل طالب، أو طالبة قرابة الخمسين ومئة حديث.

ورغبة مني في المشاركة بخدمة كتاب الله تعالى، والذب عن سُنَّة رسول الله ﷺ من خلال العمل في تخريج الأحاديث المرفوعة والآثار المسندة الواردة في "التفسير الوسيط" ودراسة أسانيدها، والحكم عليها انضممت للمشروع.

۞ أسباب اختيار الموضوع:

دفعني لذلك الأسباب التالية:

١-أهمية تخريج أحاديث كتب المصادر المعتبرة عمومًا، وأهمية التدرب على التخريج والاشتغال به لطلبة التخصص خصوصًا، فإتقان الصنعة الحديثية، أو الإلمام بأصولها على الأقل، هو أخص خصوصيات التخصص التي لا يشاركهم فيها غيرهم من المشتغلين بفروع العلم الشرعي الأخرى. فكان هذا الموضوع فرصة جيدة للتدريب، والتطبيق، والممارسة.

٢-أن له علاقة بالكتاب والسنة معًا، ففيه خدمة لكتاب الله تعالى، وذب عن سنة النبي ﷺ، وفيه سير على سَنَنِ أعلام المحدثين كالزَّيْلَعي، وابن الملقن، وابن حجر، والمناوي وغيرهم، الذين شرعواْ في تخريج الأحاديث الواردة في المصنفات، وفتحواْ باب العمل على هذه المهمة العلمية القيمة.

٣-أهمية الكتاب، ومكانة مؤلفه بين المفسرين؛ فهذا الكتاب من كُتُبِ التَّفسير بالمأثور، التي لها الأثر البالغ في بيان معاني كتاب الله تبارك وتعالى، واعتمد عليه كثير ممن جاؤواْ بعده واقتبسواْ منه، في التَّفسير، وعلوم القرآن، وغيرها.

٤-أن الكتاب فيه كم كبير من الأحاديث النبوية والآثار التي فيها الكثير من الغرائب –في المتن والإسناد– وفي بعضها علل تفتقر إلى الدراسة والبيان، ومن ثم النشر في الساحة العلمية بعد تخريجها والحكم عليها، ومعلوم أن المحدثين يعتنون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، للتحذير منها، مثل عنايتهم بالأحاديث الصحيحة، وذلك لما لها من أثر بالغ على الفكر والسُّلوك.

٥-أنه لم يسبق لأحد أن قام بدراسة هذا الموضوع من قبل، وطبعات الكتاب بكافَّة تحقيقاتها لم تعنَ بتخريج الأحاديث فيه على الوجه الأمثل، مما يجعل الكتاب بحاجة إلى مزيد خدمة من خلال تخريج أحاديثه، وتمييز صحيحها من سقيمها.

۞ الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث مستقل في تخريج أحاديث "التفسير الوسيط" لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، ولكن حقق الكتاب مرتين في أوائل هذا القرن فحققه طلاب من جامعة الإمام محمد بن سعود، وحققه أيضًا طلبة جامعة الأزهر ولم يكملوا الكتاب فأتم عملهم الشيخ عادل عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وبطبيعة الحال تعرضواْ لتخريج ماورد في الكتاب من أحاديث وآثار إلا أن دراستهم لم تكن دراسة حديثية متكاملة، ففي مواضع لم يقوموا بتخريج الأحاديث تخريجًا علميًّا صَحيحًا، واكتفواْ في التخريج ببعض الإحالات، وبعضها إحالات غير صحيحة، لا تُمثل حقيقة علم التَّخريج، ولا مُلتقى الطرق ومفترقها، ولم يلتزمواْ بدراسة أسانيد المؤلِّف، ولا مصادره، بل اكتفواْ بالترجمة للمدار، أو لبعض الرجال، مما يجعل الكتاب بحاجة إلى خدمة من خلال تخريج أحاديثه، وتمييز صحيحها من سقيمها.

ومن أمثلة الأوهام والأخطاء التي وقعت في التحقيقين:

المحور	تحقيق طلبة جامعة الإمام	طبعة دار الكتب العلمية[1]
التحقيق	الراوي "جسر بن فرقد" كُتِبَ في هذا التحقيق "جبير بن فرقد" وهو تصحيف.	وكُتِبَ في هذه الطبعة "حسين بن فرقد"، وهو تصحيف أيضًا. وهو في أغلب المخطوطات "جسر".
الترجمة للرواة	في مواضع عدة يترك الترجمة لرجال الإسناد ويكتفي بالترجمة للصحابي انظر: (١٥٥/١)، أو يترجم لبعض الرجال المشهورين وفي الإسناد من هم أولى بالترجمة انظر: (١٤٧/١)	في (٣٦٨/٢) ترجم لشيخ الواحدي بأنه عمرو بن أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني المتوفى سنة ٢٣١هـ وهو خطأ بيّن فهذا متقدم جدًا.
التخريج والدراسة	-في (١٤٧/١) اكتفى بعزو الحديث للسيوطي في "الدر المنثور" وللحديث	في الحديث الرابع من سورة الأنفال (٤٤٩/٢): أخرج الواحدي حديثًا من

[1] وكتب الأستاذ عبد العاطي الشرقاوي مقالًا نقديًا تكلم فيه عن عملهم في تحقيق الكتاب كَكُلّ، وجوانب الخلل فيه، وعنون له بـ (طبعة دار الكتب العلمية لتفسير الوسيط للواحدي؛ قراءة نقدية)، وهو منشور على موقع مركز تفسير للدراسات القرآنية، أوصى في ختامه بإعادة تحقيق الكتاب وطباعته، لذا سأكتفي بذكر الأمثلة دون التعرض للجوانب المنهجية ففيما ذكر كفاية.

	طرق كثيرة في الكتب انظر تخريجه في (ح:٣). -وفي (٤٥٨/٢)، [سورة التوبة:١١٣] خرج حديث أبي هريرة ﷺ عوضا عن حديث ابن مسعود ﷺ والواحدي رواه من حديث ابن مسعودﷺ. - اعتبر مصنفات السيوطي من المصادر الأصلية للتخريج فتراه يقول (١٨٣/١): "أخرجه ابن جرير، والسيوطي في الدر"، و(١٨٧/١): "أخرج السيوطي في الجامع الصغير".	طريق الشافعي ثم قال: "رَوَاهُ الثَّعْلَبِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الرَّازِيِّ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَيْرٍ، ..."إلخ. فتكلم المحقق عن إسناد الثعلبي لا الواحدي، فقال: "إسناد المصنف ضعيف وعلته عبد الله بن محمد الرازي" وليس في إسناد الواحدي ذكر للرازي، وترجم ليزيد بن أبي يزيد، بأنه يزيد بن زياد المدني، وهذا ثقة وراوي الحديث يزيد بن أبي زياد الكوفي، وهو ضعيف. كما في كتب الشروح، وبدلالة الشيخ والتلميذ.
الحكم	ذكر في منهجه أنه سيدرس أسانيد المصنف بما يقتضيه علم الجرح والتعديل، ومن ثم يحكم عليها، ولم يلتزم بذلك، وأمثلتها كثيرة.	وعلى ذلك صحح الحديث وهو ضعيف لضعف يزيد فمداره عليه ولا متابع، ودراسته على التفصيل في (ح:٦٤).

وكُتِبَت بعض الأبحاث عن الإمام الواحدي وعن بعض كتبه، وتعرض كاتبوها لسيرته وعصره وبعض جوانب منهجه منها:

- الواحدي ومنهجه في التفسير للدكتور جودة محمد محمد المهدي، وهي رسالة علمية نال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وطبعت عام ١٣٩٨هـ.
- منهج الواحدي في تفسيره الوسيط للدكتور جبار عبد الوهاب سعود، وهو بحث منشور في العدد الثالث والستين بمجلة جامعة ديالى بالعراق عام ١٤٣٥هـ، ويبدو أن الباحث لم يميز بين كتابي "البسيط" و "الوسيط" وظنهما كتابًا واحدًا فالبحث في حقيقة الأمر عن منهج الواحدي في تفسيره "البسيط" لا "الوسيط".
- علوم القرآن عند الواحدي وأثرها في التفسير، لحمدان بن لافي العنزي، وهي رسالة علمية نال بها الباحث درجة الدكتوراه بجامعة أم القرى عام ١٤٣٧هـ.
- اختيارات الواحدي وترجيحاته في التفسير جمعا ودراسة، للبندري بنت عبد الرحمن بن عبد الله الهويمل، وهي رسالة علمية نالت بها درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٣٩هـ.

- الواحدي ومنهجه في العقيدة (عرض ونقد) للدكتورة مها عبد الرحمن أحمد نتو، وهي رسالة علمية نالت بها درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، عام ١٤٢٨هـ.

۞ خطة التخريج والدِّراسة:

قسمت البحث إلى بابين وخاتمة وفهارس، وتفصيلها كالتالي:

الباب الأول: عصر الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، صاحب كتاب "الوسيط"، وسيرته، والتعريف بكتابه.

الفصل الأول: عصر الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي.

الفصل الثَّاني: سيرة الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، النيسابوري، الشافعي، **وفيه المباحث التالية:**

المبحث الأول: اسمه، ونسبه، ولقبه، وكنيته.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته.

المبحث الثالث: طلبه للعلم، ورحلاته العلمية.

المبحث الرابع: شيوخه، وتلاميذه.

المبحث الخامس: عقيدته ومذهبه.

المبحث السادس: أقوال العلماء فيه.

المبحث السابع: آثاره العلمية.

المبحث الثامن: وفاته.

الفصل الثالث: التعريف بكتاب "الوسيط في تفسير القرآن"، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: اسم الكتاب وصحة نسبته إلى المؤلف.

المبحث الثاني: طبعات الكتاب.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: أهمية الكتاب وأثره العلمي فيما بعده.

الباب الثاني: تخريج ودراسة الأحاديث المرفوعة، والآثار المسندة الواردة في كتاب "الوسيط في تفسير القرآن" من آية (١٥٠) سورة الأنعام، إلى آية (١٠٥) من سورة هود.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

الفهارس: وتشمل ما يأتي:

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس الأحاديث.
٣. فهرس أسباب النزول.
٤. فهرس الآثار.
٥. فهرس شيوخ المصنف.
٦. فهرس الرواة.
٧. فهرس الأعلام المترجم لهم في الرسالة.
٨. فهرس المفردات الغريبة.
٩. فهرس الأشعار والأراجيز.
١٠. فهرس الأماكن والبقاع والبلدان.
١١. فهرس الأنساب.
١٢. فهرس المراجع.
١٣. فهرس الموضوعات.

۞ منهج البحث:

المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي.

۞ إجراءات البحث:

قدمت لتخريج الأحاديث والأثار بدراسة موجزة عن عصر الإمام الواحدي وسيرته والتعريف بكتابه.

ثم أعقبته بباب تخريج الأحاديث والآثار الواردة في الكتاب ودراسة أسانيدها وكان منهجي فيه كالتالي:

أولًا: في جمع الأحاديث والآثار، وطريقة ترتيبها:

١. استخلاص الأحاديث المرفوعة، والآثار المسندة من الكتاب، من آية (١٥١) من سورة الأنعام وحتى الآية (١٠٥) من سورة هود، وقد بلغ عددها (١٨٦) حديثًا وأثرًا.

٢. رتبت الأحاديث والآثار بحسب ورودها في الكتاب، ورقمتها تسلسليًا بترقيمين: الأول رقمها بالنسبة للأحاديث والآثار الواردة في السورة أثبته كتابةً كعنوان، والثاني رقمها بالنسبة لمجمل الأحاديث والآثار في الرسالة، وأثبته رقمًا قبل النص.

٣. أبدأ بذكر الآية التي ورد تحتها الحديث أو الأثر بالخط العثماني مع ذكر اسم السورة، ورقم الآية بجوارها، ثم أثني بذكر الحديث، مع عزوه لموضعه من كتاب "الوسيط" بالجزء والصفحة بحسب طبعة دار الكتب العلمية.

ثانيًا: في ضبط النص، وتحقيقه:

١. أثبتُ المتن من طبعة دار الكتب العلمية، كما قُرر في الخطة الموحدة للمشروع.

٢. طابقت نص طبعة دار الكتب العلمية، بالنص في تحقيق جامعة الامام، فما اتفقا عليه أثبته كما هو، ولم ألتفت للفروقات غير المؤثرة في الغالب، كإبدال لفظ (حدثنا) بـ(أخبرنا)، أو العكس.

٣. في حال الاختلاف بين طبعة دار الكتب العلمية، وتحقيق جامعة الإمام، راجعت المخطوطات، فإن تبين أن ما في طبعة الأزهر خطأ محض، لا يوافق أي من المخطوطات، وكان ما في تحقيق جامعة الإمام مطابق لما في المخطوطات أو بعضها، صوبت في المتن، وإن كان سقطًا أثبته بين معكوفتين [...] وأنبه في كلا الحالتين على ذلك في الحاشية.

وأما إن كان ما في طبعة دار الكتب العلمية مطابق لمخطوطة أو أكثر، فإني لا أغير في المتن -سواء كان خطأً، أو فيه خلاف محتمل- إلا في حالات نادرة، وأكتفي بالتنبيه لفروق النسخ في الحاشية، وأبين الصواب إن ظهر لي.

٤. إذا اتفقا على أمر خلافًا لما في المخطوطات، فإني أكتفي بالتنبيه على ذلك في الحاشية ولا أغير في المتن.

٥. إذا اتفقت طبعة دار الكتب العلمية، وتحقيق جامعة الإمام، ونسخ الكتاب المخطوطة على خطأ تبينته بعد الدراسة، وظهر لي بمرجح خارجي أن المثبت في المطبوع، وفي جميع النسخ خلاف الصواب، فإني أثبته كما هو في المتن، وأنبه على الصواب في الحاشية إن كان في المتن، وإن كان في الإسناد فأثناء الترجمة للراوي.

٦. هذا وقد رمزت لطبعة دار الكتب العلمية بـ (**ز**).

وتحقيق طلبة جامعة الإمام محمد بن سعود بـ (**م**).

ولمخطوطة مكتبة السلطان أحمد الثالث بتركيا بـ (**ت**) وهي نسخة كاملة، مكتوبة بخط نسخ جيد، فرغ من نسخها في أواسط شهر ذي القعدة سنة ٧٤٠هـ، وهي محفوظة برقم (٧٣٧٦).

ولمخطوطة مكتبة تشستر بيتي بـ (**ش**) وهي نسخة مكتوبة بخط نسخ جيد، في القرن السادس الهجري، ومحفوظة برقم (٥٤٠١م.ك).

وأخرى من سورة الأعراف إلى سورة الكهف كتبت بخط نسخ معتاد، وكتبها مبادر بن منصور بن محمد بن مبادر سنة ٦٠٢هـ، وهي محفوظة برقم (٤٢٩٧م.ك).

ولمخطوطة مكتبة مجلس الشورى -الإيرانية- الأولى بـ (ي). وتبدأ من سورة الأنعام لآخر الكتاب، تم الفراغ من نسخها: فجر يوم الإثنين ١٢/١/ ٨٩٤هـ، وناسخها إبراهيم بن عبد الله السلطاني، وفيها سقط كثير.

ولمخطوطة مكتبة مجلس الشورى -الإيرانية- الثانية بـ (ر). وهي نسخة من المجلد الثاني للكتاب من سورة الأعراف إلى آخر سورة الإسراء، كتبت بخط نسخ واضح، وكاتبها المعافى بن إسماعيل فرغ منها يوم الأحد ١٦/١/٥٨٠هـ. ساقط منها من وسط التوبة إلى بداية يوسف.

ولمخطوطة المكتبة المحمودية بـ (ح). وفيها الجزء الأول من الكتاب من بدايته إلى آخر سورة الأنعام، نسخت سنة ٨٨٧هـ واسم ناسخها: محمد بن شيخ عبد الرحمن، وهي محفوظة برقم (٣٠٢).

وللمخطوطة التي عليها تملك الكردي بـ (ك) وعليها ختم (وقف على جامع شهارة).

٧. اعتنيت بالمتن بشرح غريبه، والتعريف بالأماكن والقبائل الواردة فيه، وضبط المشكل من لفظها اعتمادًا على المصادر المعروفة، واجتهدت في تحديد موضعها في العصر الحاضر، بالرجوع للمراجع المعاصرة، والأطالس، والخرائط الالكترونية، ولم أجد كثيرًا من المناطق التي كانت في نيسابور، ومرو الشاهجان، والقرى التي حولهما، فقد تعرضت هذه العواصم للغارات والدمار مرات ومرات[1] فغدت كثير من مناطقها ومعالمها خبر بعد أثر، فاكتفيت فيما كان من هذا النوع بوصفها في المراجع القديمة.

ثالثًا: في تخريج الأحاديث والآثار:

١. أجتهد في تخريج الحديث مما وقفت عليه من المصادر الأصلية، محاولة الاستقصاء بقدر الإمكان.

٢. إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما خرجته منهما ومن السنن الأربعة فقط، ما لم تكن هناك متابعة أقرب أو فائدة في المتن أو الإسناد، فإني أخرجه من غيرها حسب الحاجة لذلك، فإن لم يكن في الصحيحين توسعت في تخريجه، ولا أحيد عن المصدر الأصلي إلا إن لم أجده فيه، أو كان مفقودًا.

٣. أجتهد في إتمام العزو بذكر الجزء، والصفحة، ورقم الحديث-إن وجد-، عدا الكتب الستة، فإني أزيد في العزو بذكر الكتاب والباب.

٤. أبين الفروق بين الروايات بألفاظ الإحالة على المتون المتعارف عليها، إما عقب كل طريق، أو عند ملتقى الطرق، وإما في آخر التخريج، وذلك بحسب حال كل حديث، وما يقتضيه المقام وصياغة التخريج، فإن

---

(١) وانظر موسوعة عواصم الإسلام للدكتور عاطف علبي (ص:٦٤٣- ٦٥٤)، (ص:٦٢٥- ٦٣٩)، بلدان الخلافة الشرقية- كى لسترنج (ص:٤٢٧).

كان بمثله قلت: بمثله، أو بلفظه، وإن كان قريبا منه، قلت: بنحوه، أو بلفظ مقارب، وإن كان اللفظ مختلفًا والمعنى واحد قلت بمعناه، وإن كان فيه زيادة أو نقص بينت ذلك، وقد أحتاج إلى ذكر اللفظ فأذكره.

٥. إذا كرَّر المؤلف الحديث أو الإسناد، فإني أحيل في الموضع الثاني على الموضع الأول.

٦. إذا لم أقف على الحديث من طريق مسنَد، أكتفي بذكر بعض من أورده.

٧. للواحدي في إيراد الحديث طرق عدة، وتبعًا لاختلافها تختلف طريقة صياغة التخريج، وحدوده، فالأحاديث والآثار في كتابه نوعان:

أ- **المسندة،** وخرجتها مبتدئة بمصادر المؤلف –إن وجدت– ثم بالأقرب متابعة، مع ترتيبها بحسب وفيات مُخرِّجيها. وقد يختصر المصنف الحديث اختصارًا مخلًا، فأبدأ بذكر المتن كاملًا قبل التخريج، وأنتقي المتن التام لأقرب متابعة، وإن لم أجد فالأتم سياقًا، ثم أقتصر في تخريجه على ما ذكره المصنف. وإن لم يكن الاختصار مخلًا فالغالب أني أذكره في مطلع التخريج أو آخره، بحسب المقام.

ب- **غير المسندة،** وله في إيرادها على هذا النحو طرق عدة:

أولها: أن يعلقه، ويذكر طرفًا من إسناده، فأبتدئ التخريج بالطريق الذي أورده –إن وقفت عليه– وأرتب المخرجين بحسب الوفيات، إلا إن وجدته مسندًا عنده في موضع آخر، ولو في غير "الوسيط"، فإني أبدأ بذكره سندًا ومتنًا، ثم أخرجه بحسب الأقرب متابعة.

ثانيها: أن يعطف عددًا من الصحابة أو التابعين على متن واحد، فإني أخرج حديث كل واحد منهم على حدة بحسب الترتيب الذي ذكره الواحدي.

ثالثها: ألا ينسبه لقائل، كأن يقول: (وروي) ويذكر المتن، فإن وجدته عنده مسندًا في موضع آخر اعتمدته وصدرت به التخريج، والعمل فيه كالمسند.

فإن لم أجده خرجته من طريق الصحابي المطابق لفظه للفظ المذكور، أو المقارب له جدًا ويغلب على ظني أنه أصل الحديث، فأقول هو من حديث فلان، وأذكر متنه ثم أخرجه، وكذا إن كان لفظه مطابقًا لرواية أكثر من صحابي اقتصر على تخريجه من طرقهم.

فإن لم أجد له لفظًا مطابقًا خرجته من جميع الطرق التي وقفت عليها، مبتدئة بالأقرب متنًا.

رابعها: أن يجمع عدة متون في سياق واحد، فيقول: قال المفسرون أو نحوها، ويسوقها كحديث واحد دون فصل بينها، ولا تميز متن كل صحابي عن الآخر، ويكثر منه هذا في أسباب النزول، وهذا أيضا إن كان قد أسنده في مكان ما التزمت تخريجه من ذاك الطريق على ما بينت سابقًا، وإن لم أجده مسندًا خرجته من جميع طرقه التي وقفت عليها مع ذكر متن كل طريق على حدة وتمييزه عن متن غيره.

خامسها: أن يقتصر الواحدي على الشاهد من المتن، فإني أقتصر في تخريجه على ما ذكره المصنف، وقد أذكر تتمه الحديث بحسب الحاجة، فقد ابدأ بذكر المتن كاملًا قبل التخريج، أو أؤخر ذكر تتمة الحديث إلى آخر التخريج.

سادسها: إذا ذكر الواحدي موضوع الحديث، أو معناه، وكان الحديث عن جمع من الصحابة رضوان الله عليهم، فإني اقتصر في تخريجه على طرقه الواردة في الصحيحين، فإن لم يكن فيهما، خرجت جميع الأحاديث المقاربة له، إلا إن كثرت الطرق جدًا، وتشعبت فقد أقتصر على أصحها أو أقربها متنًا وهذا في النادر.

٨. أرجئ ذكر أحكام المخرجين-إن وجدت- إلى الحكم على الحديث، غالبًا.

رابعًا: في دراسة الإسناد:

١. أترجم لجميع رجال الإسناد حسب ورودهم في السند بما يفي بالغرض، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبط وما يشتبه، وبيان غريب النسبة، فإن تكرر اسمه اكتفيت بذكر اسمه ونسبه، وخلاصة الحكم عليه، والإحالة على موضع ترجمته.

٢. إن لم أقف على تاريخ وفاة الراوي ذكرت الطبقة التي ترجم له فيها الإمام الذهبي في "تاريخ الإسلام" إن ذكره فيه.

٣. أكتفي في رواة الكتب الستة المتفق عليهم جرحًا وتعديلًا، -بعد النظر في كتب التراجم- بما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمته وعبارته في الحكم عليه في "تقريب التهذيب"، بالإضافة إلى "تهذيب التهذيب" أو غيره بحسب الحاجة.

٤. إذا لم يكن للراوي ترجمة في "تقريب التهذيب"، فإني أترجم له من كتب التراجم، والجرح والتعديل المعتمدة، على ما سبق ذكره في النقطة الأولى.

٥. إذا كان الراوي من الرواة المختلف فيهم جرحًا وتعديلًا فإني أجتهد في الوصول لخلاصة القول فيه، فأذكر طرفًا من أقوال النقاد في الراوي، ثم أذكر ما ترجح عندي بعد الدراسة، وبما تيسر لي من الأدلة. فإن وافق حكمي حكم الحافظ ابن حجر- رحمه الله -، ختمت بعبارته غالبًا، وإلاّ أسدد وأقارب بذكر خلاصة حاله بعبارتي، أو أنتقي من عبارات النقاد أشملها وأدقها دلالة على حاله.

٦. وإن كان الخلاف في الراوي يسيرًا والأمر فيه واضح، اكتفيت بذكر خلاصة الحكم عليه دون تطويل بذكر الأقوال، وإن كان من رجال التهذيب وما توصلت له مخالفًا لما قرره ابن حجر في "التقريب" وضعته بين قوسين (...).

وإن لم يترجح لي فيه شيء اكتفيت بالإشارة للخلاف وسرد الأقوال.

٧. أميز الحكم على الراوي بخط محبر إن كان متفق على حاله، أو كان الخلاف فيه يسيرًا، وأرجئ ذكر الحكم لآخر الترجمة إن كان الخلاف فيه كبيرا.

٨. إن شككت في تعيين راوٍ ولم يترجح لدي أحدهم ذكرت كل الرواة المحتملين ومراتبهم جرحًا وتعديلًا، ومن ثم حكمت على الحديث وفق كل احتمال منها.

٩. تحققت من الاتصال، والسلامة من الانقطاع، والتدليس، والإرسال بنوعيه، بمراجعة كتب المراسيل، وكتب العلل، وكتب التراجم التي تهتم بهذا الباب وغيرها مما يحتاج إليه في مثل هذا المقام، فإن كان ثَمَّ انقطاع بينته، وإلا فهو متصل.

١٠. من لم أقف على ترجمته بعد البحث أشير لذلك بقولي "لم أقف على ترجمته".

خامسًا: في الحكم على الحديث:

١. أحكم على إسناد الإمام الواحدي، بعد دراسته.

٢. أجتهد في الحكم على الحديث عمومًا بعد النظر لمجمل طرقه، بما يناسب حاله من الصحة أو الحسن أو الضعف في ضوء الدراسة وأقوال العلماء، بحسب استطاعتي.

٣. إذا اختلف في الحديث أو الأثر وقفًا ورفعًا، أو وصلًا وإرسالًا، أو غيرها من أنواع الاختلاف، فإني أثبت ما ترجح لدي بعد تخريجه ودراسته، فأذكر خلاصة الحكم في آخره معنونة لها بقولي (الخلاصة)، أو (الحكم على الحديث من وجهه الراجح) بحسب حال الحديث.

٤. أعقب الحكم على الإسناد أو الحديث بذكر أقوال الأئمة في تصحيح الحديث، أو تضعيفه، أو تعليله –إن وجدت–، فإن كان حكمي بعد الدراسة مخالفًا لحكم أحدهم بينت ذلك غالبًا.

سادسًا: في إيراد الشواهد:

١. أذكر الشواهد إذا احتاج الحديث لتقويةٍ، وأنتقي أقواها وأقربها إلى لفظه، وأقدم ما قرب لفظه على ما صحّ ولو كان في الصحيحين، وقد أكتفي بالإشارة إليها إذا كان الحديث لا يحتاج لتقوية كالصحيح، أو أن ذكرها لا يعضد الحديث؛ لشدة ضعفه؛ لنفي التفرد والغرابة، وقد أخرّج ما كان من هذا النوع
في الحاشية، إلا أن يثبت متنه من طريق صحيح، فإني أذكره في المتن فأقول: وقد صح متنه من حديث فلان، أو قد ثبت معناه في الصحيح وهكذا، وأخرّجه.

٢. إذا كان الشاهد في الصحيحين اكتفيت بهما، فإن لم يكن فيهما خرجته من أشهر المصنفات التي ورد فيها دون توسع.

٣. إذا كثرت شواهد الحديث، خرجت أقواها، واكتفيت بذكر بقيتها، وقد أحيل على من خرّج بقية الشواهد التي لم أخرجها؛ للفائدة.
٤. أحيل على الكتاب والباب، والجزء والصفحة ورقم الحديث- إن وجد-، إذا كان الحديث في الستة، وإن كان في غيرها أكتفي بالجزء والصفحة ورقم الحديث-إن وجد-.
٥. أذكر نص الشاهد إن كان بنحوه، إلا إذا كان المتن طويلًا والشاهد للحديث جزء منه، اقتصرت على ذكر موضع الشاهد فقط.
٦. أعقب على كل حديث بذكر أحكام الأئمة عليه، فإن لم أجد لهم حكم على الحديث درسته وحكمت عليه باختصار يفي ببيان حكمه، ودرجته، وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وهذا حكم له بالصحة.

سابعًا: في التعليقات:

التعليق على الأحاديث بحسب الحاجة، وذلك كالتالي:

١. بشرح غريب الحديث إن وجد.
٢. التنبيه على المسائل والقضايا الفقهية والعقدية وغيرها بحسب الحال، متجنبة التوسع المتكلف الذي يخرج بالبحث عن موضوعه ومنهجيته، فأكتفي بعرض المسائل المتعلقة بالحديث، وأحيل على المصادر الأخرى التي استوفت المسألة شرحًا وتفصيلًا، وقد اكتفي ببيان القول الراجح في المسألة.
٣. غالبًا أعلق على الحديث عقب الحكم عليه، إلا أن يذكر المصنف تحت الآية عدة أحاديث، فإني أُؤَجِّل التعليق إلى ما بعد استيفاء تخريج جميع الأحاديث التي ذكرها المصنف تحتها.
٤. إذا كان الحديث المخرج هو أحد الأسباب المروية في نزول الآية، وسكت الواحدي عن بقية الأسباب، فإني أذكر باقي الأقوال في سبب نزولها بإيجاز، وإن وجدت مرجحًا رجحت به، وإلا اكتفيت بسردها دون تجاسر على الترجيح بينها.

تنبيه:

*إذا احتجت إلى الرجوع لطبعة أخرى غير التي اعتمدتها في أغلب البحث نبهت على ذلك في موضعه، بذكر اسم الطبعة.

* إذا نقلت قولاً من كتاب قائله وضعت رقم الحاشية بجوار اسمه، وإن نقلته من مصدر وسيط وضعت الرقم في آخر النقل، وهذا في قسم التخريج والدراسة.

ومن الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث:

١. تشعب طرق بعض الأحاديث وكثرتها مع الاختلاف فيها، مما يستغرق وقتًا طويلًا في جمعها وصياغتها، ودراستها.
٢. طريقة الواحدي في سوق المتون، وعدم وجود الروايات المطابقة والمقاربة لروايته في الكتب، عسّر أمر تتبعها في المصادر وتحرير ألفاظها، وما يتبع ذلك من صعوبات عند الإحالة على المتن أثناء صياغة التخريج.
٣. ذكر الواحدي لأسماء شيوخه وغيرهم من الرواة على صور عدة، مع التصحيف والتحريف الواقع في أسماء الرجال في المطبوع، جعل مهمة الوصول إلى تراجمهم فيها شيء من المشقة، فضلًا عن قلة المتكلمين فيهم والمترجمين لهم لتأخر طبقتهم، فتمر عليك الترجمة تلو الترجمة ولا تجد فيها ما يشفي، وقد بلغ عدد رجال الأسانيد في هذه الجزئية (٥٨٠) راويًا، وبحمد الله وقفت على تراجمهم سوى (٨) رواة، و(٥) رواة لم أميزهم، و(١٤) راوٍ لم أقف فيهم على جرح أو تعديل.
٤. وجود أحاديث معلة في الكتاب، ولم نُدَرّس علم العلل، فاستغرقت دراستها مني وقتًا أطول وجهدًا أكبر من غيرها.

هذا وأحمد المولى على ما أنعم ومنّ ويسّر وسخّر، وأسأله العفو والصفح والقبول، فما كان من صواب فمنه جل وعلا، وما كان من خطأ أو نسيان أو قصور فمني وهو طبع البشر، أبى الله العصمة إلا لكتابه، وما أحسن ما قال عبد الرحيم البيساني لما كتب إلى العماد الأصبهاني معتذرًا عن كلام استدركه عليه: "إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يوم إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"[(١)]، وما قال المزني رحمه الله: "لو عورض كتاب سبعين مرة لوجد فيه خطأ، أبى الله أن يكون كتاب صحيحا غير كتابه"[(٢)].

فمن وجد فيه خللًا أو خطأً فليلتمس لي العذر، وليبصّرني بالصواب محسنًا لأصوبه، وكما قيل رحم الله من أهدى إليّ عيوبي، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثي

(١) اتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي (٣/١).
(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي (١٤/١).